الصين والولايات المتحدة اقتربتا بالفعل بشكل خطير من نوع من أنواع الحرب

العالم على شفا اضطراب اقتصادي كبير!

"الجزيرة نت" : نشرت مجلة "تايم" (Time) الأميركية تقريرا للكاتب راي داليو، وهو مستثمر ومؤلف كتاب "مبادئ التعامل مع النظام العالمي المتغير" (Principles for Dealing with the Changing World Order).

يقول الكاتب في بداية تقريره، إنه قرر دراسة الارتفاعات والانخفاضات في الأسواق المالية واقتصاديات البلدان العالمية، لذلك ألقى نظرة على 3 أحداث مهمة في التاريخ حدثت في الفترة من 1930 إلى 1945، وهي:

1 – أكبر حجم للديون، وأسرع معدلات نمو لهذه الديون وشرائها، وأكبر مبالغ يقوم بطباعتها البنك المركزي.

2 – أكبر الفجوات في الثروة والدخل والقيم.

3 – أكبر صراع دولي بين القوى العظمى، وأهمها بين الولايات المتحدة والصين.

وبحسب الكاتب، يُظهر التاريخ أن التحولات المؤلمة تحدث في الحالات التالية:

عندما يكون هناك حجم هائل من القروض تؤدي إلى انفجار فقاعات الديون وتسبب الانكماش الاقتصادي.

وجود صراعات كبيرة داخل البلدان بسبب الثروات الكبيرة وصراعات القيم التي تفاقمت بسبب الظروف الاقتصادية السيئة.

صراعات دولية كبرى بسبب القوى العالمية الصاعدة التي تتحدى القوى العالمية القائمة في وقت الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية.

أين نحن وماذا يحمل المستقبل؟

يقدم الكاتب ملخصًا سريعًا لما توصل إليه في دراسته من خلال 5 عناصر كالآتي:

1 – القوة المالية/ الاقتصادية

في الولايات المتحدة، نحن الآن في الجزء الأوسط مما أسمته الدراسة دورة الديون قصيرة الأجل. ويتزامن ذلك مع التضخم الذي يسبق الانكماشات الاقتصادية التي من المحتمل أن تأتي خلال 18 شهرا القادمة.

نحن أيضا في مرحلة متأخرة وخطيرة من دورة الديون الطويلة الأجل، لأن مستويات أصول الديون والتزامات الديون أصبحت مرتفعة للغاية.

2 – قوة النظام المحلي

في العديد من البلدان، وأهمها الولايات المتحدة، شهدنا نسبة متزايدة من السكان المتطرفين الشعبويين (حوالي 20– 25% من اليمين متطرفون و10–15% من اليسار).

وأثناء دراسته التاريخ، رأى المؤلف أن النزعة الشعبوية المتزايدة والصراع المتنامي يحدث مرارا عندما تكون هناك فجوات كبيرة بين الثروة والقيم في الوقت ذاته الذي تكون فيه الظروف الاقتصادية سيئة.

وبالنظر إلى المستقبل، ستكون الأشهر الـ18 المقبلة فترة انتخابات كبيرة مما سيؤدي إلى صراع سياسي أكبر، ومن المرجح أن يزيد الانقسام بين اليسار واليمين وستكون المعارك شرسة، وفق التقرير.

3 – قوة النظام العالمي الدولي

من المرجح أن تزداد حدة الصراعات بين الولايات المتحدة والصين، وأن تؤدي التوترات السياسية إلى زيادة العدوانية تجاه بكين.

لقد اقتربت الصين والولايات المتحدة بالفعل بشكل خطير من نوع من أنواع الحرب، سواء كانت حربا اقتصادية شاملة أو حربا عسكرية، حسب الكاتب.

4 – عوامل الطبيعة

من الصعب التنبؤ بأفعال الطبيعة بدقة، ولكن يبدو أنها تزداد سوءا –وفق الكاتب– ومن المرجح أن تكون أكثر تكلفة وأضرارا خلال السنوات العقد القادم بسبب تغير المناخ.

5 – التكنولوجيا

ماذا يمكن أن نتوقع من التكنولوجيا والإبداع البشري؟ السؤال –برأي الكاتب– مثل أفعال الطبيعة تقريبا، من الصعب أن نعرف بالضبط، خاصة أن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على إحداث مكاسب هائلة أو تدمير هائل، اعتمادا على كيفية استخدامه.

والشيء الوحيد الذي يمكننا التأكد منه هو أن هذه التغييرات ستكون مؤثرة للغاية، كما يقول الكاتب.

ويختم تقريره بالقول "قد يكون من غير الواقعي الاعتقاد بأنه يمكننا تغيير مسار الأحداث ماديًا، لذا فإن الأهم بالنسبة لمعظم الناس هو تصور الأسوأ، لأننا إذا تصورنا الأسوأ، سنكون مستعدين له".

الأهم بالنسبة لمعظم الناس هو تصور الأسوأ لأننا في هذه الحالة سنكون مستعدين له

الصين والولايات المتحدة تقتربان فعليا من حرب اقتصادية أو عسكرية بينهما

أباطرة الأعمال توافدوا إلى الدولة الخليجية المزدهرة اقتصادياً وتجارياً بعد غزو بوتين لأوكرانيا

مليارديرات روس ينقلون أعمالهم إلى الإمارات

الملياردير الروسي فلاديمير ليسين

نقل الملياردير الروسي فلاديمير ليسين حصصه في أكبر شركة لتصنيع الصلب في روسيا وشركة شحن بالسكك الحديدية، إلى شركات مسجلة في أبوظبي، في أحدث إجراء من نوعه من الملياردير، بتحويل أصوله إلى الإمارات.

وقالت مصادر خاصة طلبت عدم ذكر اسمها، في تصريحات لوكالة بلومبيرغ الأميركية، اليوم السبت، إنّ "ليسين الذي تبلغ ثروته حوالى 23 مليار دولار نقل حصصه في شركة (Novol–petsk Steel PJSC) و(One Freight JSC) من قبرص إلى أبوظبي".

ونحو 79.3٪ من ثروة ليسين مصدرها شركة حصته في مجموعة نوفوليبيتسك للصلب "Novolipetsk Steel"، وهي شركة منتجة للمعادن يُتداوَل أسهمها، حيث كان يمتلك الأسهم من خلال "Fletcher Group Holdings"، وهي شركة قابضة مقرها قبرص، اعتباراً من ديسمبر/ كانون الأول 2022 ، وفقاً لموقع الشركة على الإنترنت.

الرئيس فلاديمير بوتين يستقبل الرئيس إبراهيم رئيسي في قمة شنغهاي بسمرقند (getty)

اقتصاد دولي

كيف تستخدم روسيا علاقاتها مع إيران لمحاصرة النفوذ الأميركي؟

وتوافد أباطرة الأعمال الروس إلى الإمارات بعد غزو فلاديمير بوتين لأوكرانيا، بسبب الضرائب المنخفضة، والاتصال الدولي، والانفتاح النسبي على ثرواتهم الذي يتناقض مع كثير من دول العالم.

وافتتحت شركة "SUEK" لإنتاج الفحم، ومقرها موسكو، وشركة "Eur–Chem" للأسمدة، ومقرها سويسرا، وكلتاهما أسسها الملياردير أندري ميلينشينكو، وحدات تجارية محلية في دولة الخليج المصدرة للنفط.

كانت الحكومة الروسية قد شجعت الأثرياء الروس على إعادة أموالهم إلى أوطانهم، من خلال إقرار مناطق منخفضة الضرائب ورفع تكلفة الاحتفاظ بالأصول في الملاذات التقليدية مثل قبرص أو مالطا.

وفيما اختارت قلة في البداية هذا الخيار، فإنه يكتسب شعبية الآن أيضاً، حيث قلل سيل العقوبات الخيارات أمام الأثرياء لإدارة ثرواتهم، حيث تستهدفهم الولايات المتحدة وحلفاؤها.

وليسين غير خاضع لعقوبات من قبل الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

ووفقاً لتحليل لمعهد "كارنيغي" الأميركي للدراسات، منشور في إبريل/ نيسان الماضي، فإنّ الإمارات تسعى للاستفادة القصوى من العقوبات الغربية على روسيا، لكنها في النهاية قد تواجه ضغوطاً كبيرة وربما عقوبات من قبل واشنطن، التي باتت تراقب المؤسسات المالية الإماراتية منذ العام الماضي وتضعها مؤسسات مكافحة غسل الأموال في القائمة الرمادية.

وكانت صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية، قد ذكرت، في مارس/ آذار الماضي، أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي سعت لإقناع المسؤولين في الإمارات بخفض تعاملاتهم التجارية مع روسيا، ولكنها لم تفلح في ذلك.

واستقر عشرات الآلاف من الروس في الإمارات، وذلك عقب إقدام قوات الكرملين على غزو أوكرانيا منذ أكثر من عام.

وبحسب تقرير "كارنيغي" الأميركي، هنالك أكثر من مليون روسي زاروا الإمارات في عام 2022، وذلك بزيادة 60 % عن العام السابق، وهؤلاء الزوار ليسوا فقط مجرد سياح، بل انتقل العديد منهم إلى الإمارات مع أعمالهم التجارية وأصولهم المالية.

ووفق "كارنيغي"، فقد نما التبادل التجاري بين روسيا والإمارات بنسبة 68 % في العام الماضي 2022 إلى مستوى قياسي بلغ 9 مليارات دولار، شكلت الصادرات الروسية منها 8.5 مليارات دولار، وذلك بزيادة نسبتها 71 %.

زاد بقيمة 7.56 مليارات دولار على أساس سنوي

مصر: ارتفاع الدين الخارجي إلى 165.4 مليار دولار حتى مارس 2023

القاهرة – ارتفع الدين الخارجي لمصر إلى 165.4 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من السنة المالية 2022/ 2023 أواخر مارس الماضي، مقابل 162.9 مليار دولار بنهاية الربع الثاني من السنة ذاتها في ديسمبر 2022، و145.5 مليار دولار بنهاية العام 2021.

أضافت البيانات التي نشرتها وزارة التخطيط المصرية، استناداً إلى البنك المركزي المصري، أن الدين الخارجي زاد بقيمة 7.56 مليارات دولار على أساس سنوي مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2022، حينما سجلت 157.801 مليار دولار.

ووفقاً لبيانات المركزي المصري، فقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي إلى 35.5 % بنهاية 2022 مقابل 30.5 % بنهاية 2021.

وسددت مصر نحو 24.5 مليار دولار خلال العام الماضي ديوناً خارجية، مقابل 21.8 مليار دولار سددتها خلال 2021.

وزادت مخصصات سداد القروض المحلية والأجنبية في الموازنة الجديدة إلى نحو تريليون و315 مليارا و914 مليون جنيه.

وتستهدف الموازنة للعام المالي 2023/ 2024، والتي بدأت اليوم السبت، خفض معدلات الدين من 96 % من إجمالي الناتج القومي إلى 93 %، نهاية عام 2024.

ويبدأ العمل بالموازنة أول يوليو 2023، وينتهي في 30 يونيو 2024.

وفي الربع الأخير من 2022، توصلت مصر إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض قد تصل قيمتها إلى 4 مليارات دولار خلال 46 شهراً، وصرفت بالفعل الدفعة الأولى منها البالغة 347 مليون دولار.

ويتوقع صندوق النقد الدولي وجود عجز في موارد العملة الصعبة يقدر بنحو 18 مليار دولار سنوياً حتى عام 2026.

ويطلب الصندوق تغطية العجز عبر بيع المزيد من الشركات العامة والحكومية بقيمة 40 مليار دولار على الأقل خلال 4 سنوات، مقابل تعهد من الحكومة بعدم اللجوء إلى المزيد من القروض، ليضمن سداد مستحقاته المتراكمة.

وذكرت وكالة رويترز، الشهر الماضي، أن مصر تواجه مهمة تزداد صعوبة يوماً بعد يوم لجمع السيولة المطلوبة لسداد فاتورة ديونها الخارجية، بعدما ارتفع الاقتراض الخارجي في الأعوام الثمانية الماضية إلى أربعة أضعاف، للمساهمة في تمويل بناء عاصمة جديدة، وتشييد بنية تحتية، وشراء أسلحة، ودعم عملة مبالغ في تقدير قيمتها.

أرقام الدين الخارجي استندت إلى بيانات البنك المركزي المصري

«جوهرة» تفتتح أكبر متاجرها بالكويت في «الخيران مول»

افتتحت شركة "جوهرة" للمجوهرات العلامة التجارية الإماراتية الشهيرة على المستويين الإقليمي والعالمي متجرها الثاني عشر في الكويت بالخيران مول في مدينة صباح الأحمد البحرية، بحضور نائب الرئيس التنفيذي لشركة جوهرة للمجوهرات محمد تمجيد عبدالله، وضيفة الشرف للحفل الإعلامية حليمة بولند وعدد من الشخصيات الرسمية والاجتماعية البارزة، بالإضافة الى ممثلي وسائل الاعلام المحلية والمقروءة والمسموعة والمرئية ونجوم السوشيال ميديا .

وبهذه المناسبة أعرب نائب الرئيس التنفيذي لشركة جوهرة للمجوهرات تمجيد عبد الله عن سعادته بافتتاح المتجر الجديد، مشيرا الى انه أكبر متجر لمجوهرات " جوهرة " في الكويت وتم افتتاحه بعد افتتاح 11 متجر منذ انطلاقة الشركة في السوق الكويتي ، حيث تم افتتاح 5 متاجر لمجوهرات " جوهرة " في منطقة حولي، ومتجران في الافينيو، ومتجر في الغيت مول ، ومتجر في مجمع الكوت، بالإضافة الى متجر في مجمع الوطية بمدينة الكويت متخصص فقط في المصوغات الذهبية عيار 22، ولافتاً الى أن افتتاح "جوهرة" الخيران مول سيتزامن تدشين الشركة لخصومات الصيف وعيد الأضحى تصل حتى 50 % على تشكيلة مختارة من الألماس واللؤلؤ مع شنطة مجوهرات هدية عند الشراء، علاوة على خصم يصل الى 35 % على مصنعية الذهب عيار 21 و 18 ما عدا الأسعار الثابتة ، وذلك في الفترة من 14 وحتى 30 يونيو 2023.

وأردف عبد الله تتميز قطع المجوهرات والمصوغات الموقعة بعلامة " جوهرة" بفخامتها التي تتناغم مع التفاصيل الدقيقة التي تحتويها ورقيها الذي يعكس شغف مبدعيها بالاصالة والتراث واحترامهم للتقاليد، موضحاً أن قصة علامة " جوهرة" بدأت في عام 1907 ونمت وتطورت لأكثر من 100 عام بإخلاص ومثابرة أربع أجيال متتالية من عائلة عبدالله المؤسسة لها، لتتصدر بصفتها دار تصميم عالمية للمجوهرات قائمة أشهر شركات تصميم المجوهرات المبتكرة بحرفية فائقة، فضلا عن كونها أسرع متاجر المجوهرات الإماراتية نموًا في المنطقة مع أكثر من 300 منفذًا ومتجراً، موزعة بدول كثيرة في الامارات ودول منطقة الخليج العربي ، ومصر والأردن، بالإضافة الى دول أخرى حول العالم .

ولفت عب دالله الى تتويج المحطات البارزة في مسيرة وتاريخ شركة " جوهرة" للمجوهرات بحصولها على جوائز معروفة بعالم صناعة المجوهرات من أهمها جائزة افضل تصاميم لمجوهرات الاحجار الكريمة الملونة، لمرتين من retail award me، وجائزة افضل حملة ترويجية و مجوهرات لعيد الام عام ٢٠٢١ من retail award me وأخيرا جائزة أفضل علامة super brand لعام 2023.

واختتم عبدالله بالتأكيد على أهمية السوق الكويتي وما يتميز به من قوة شرائية عالية مقارنة بباقي الأسواق على المستويين الخليجي والعربي، وكشف عن أبرز ملامح الخطة التشغيلية لشركة "جوهرة" للمجوهرات في الكويت ، والتي تستهدف التركيز على التوسع في السوق المحلي وافتتاح أفرع جديدة للعلامة بمواقع حيوية ومؤثر يتم انتقائها بعناية لتغطية كافة المناطق في البلاد، مشيرا الى افتتاح فرع جديد قبل عيد الأضحى لمجوهرات " جوهرة" في مدينة الكويت بمجمع صفاة المباركية بقرب ساحة الصفاة والذي سيتميز بتشكيلة استثنائية من المجوهرات التراثية الخليجية الروح لتكتمل منظومة التنوع التي تنفرد بها علامة " جوهرة" لارضاء كافة ومختلف الاذواق .

جانب من افتتاح متجر جديد لـ "جوهرة" في "الخيران مول" بحضور نائب الرئيس التنفيذي للشركة والإعلامية حليمة بولند